

أكد أن البلاد ستفي باحتياجاتها منه للكهرباء، في 2022

المرزوق: زيادة القدرة الإنتاجية للكويت ترتبط بـ «الغاز الحر»

■ **نستهدف الوصول بالقدرة الإنتاجية إلى أربعة ملايين برميل من النفط يومياً بحلول 2020**

■ **درجة التزام أوبك بالاتفاق الأخير تجاوزت نسبة المنة بالمئة في إحدى المراحل**

مليون برميل يومياً في أغسطس المقبل من المستويات السابقة قبل الاتفاق... وأكد أن فائدة الاتفاق سوف تتضح بشكل أكبر مع تحقيق أهداف مثل إعادة التوازن للأسواق.

ويلقي المرزوق نظراته من السعودية وروسيا والجزائر وفنزويلا وعمان في شأن حظر سبرج في 24 يوليو، في اجتماع اللجنة المشتركة لاستعراض بيانات الامتثال خلال الأشهر الستة الماضية.

وستقوم اللجنة أيضا باستعراض بيانات الإنتاج لكل من نيجيريا وليبيا، ويمكنها تقديم توصيات إلى منظمة أوبك وغيرها من المنتجين المشاركين.

لكن المرزوق قال إن من السابق لأوانه الحديث عن توصيات لتعديل الاتفاق.

وقال: إن أسعار النفط بدأت تستقر بين 45 و50 دولارا وهو «ما تعتبره الأسواق الآن سعرا عادلا». بسبب التوازن بين العرض والطلب لكن انخفاض المخزونات خلال الأشهر المقبلة سيؤثر على أسعار النفط.

وأوضح أن زيادة القدرة الإنتاجية للبلاد يرتبط بحاجة الكويت لإنتاج الغاز الحر الذي يستخدم في توليد الطاقة الكهربائية التي يزداد الطلب عليها بشكل كبير في شهور الصيف.

وقال إن إنتاج الغاز الحر «هو شغلنا الشاغل». وقد بدأت الكويت الاستكشاف في البحر وتأمل في إنتاج الغاز من حقل السدرة بالاتفاق مع الشريكين الآخرين السعودية وإيران.

وأكد أن الكويت تسعى لوفاء بكامل احتياجاتها من الغاز الحر الكافي لتوليد الطاقة الكهربائية لفترة الشتاء من مواردها المحلية بحلول 2022.

وأضاف الوزير «يمكننا بسهولة أن نصل إلى أربعة ملايين برميل يوميا موضحا أن هناك عدة مشاريع لمراكز تجميع النفط تخطط بها الكويت التي تحتاجها والكلفة الباهظة التي يتطلبها لاسيما عندما تسرع رقة الإنتاج.

استراتيجية 2020

وأضاف الوزير «يمكننا بسهولة أن نصل إلى أربعة ملايين برميل يوميا موضحا أن هناك عدة مشاريع لمراكز تجميع النفط تخطط بها الكويت التي تحتاجها والكلفة الباهظة التي يتطلبها لاسيما عندما تسرع رقة الإنتاج.

وأوضح أن زيادة القدرة الإنتاجية للبلاد يرتبط بحاجة الكويت لإنتاج الغاز الحر الذي يستخدم في توليد الطاقة الكهربائية التي يزداد الطلب عليها بشكل كبير في شهور الصيف.

وقال إن إنتاج الغاز الحر «هو شغلنا الشاغل». وقد بدأت الكويت الاستكشاف في البحر وتأمل في إنتاج الغاز من حقل السدرة بالاتفاق مع الشريكين الآخرين السعودية وإيران.

وأكد أن الكويت تسعى لوفاء بكامل احتياجاتها من الغاز الحر الكافي لتوليد الطاقة الكهربائية لفترة الشتاء من مواردها المحلية بحلول 2022.



عصام المرزوق

- **مخزونات أمريكا من الخام شهدت أكبر تراجع أسبوعي لها خلال عشرة أشهر**
- **لجنة المراقبة برئاسة الكويت تفضل الحوار وتعطي الأعذار ولا توزع الاتهامات**
- **الأسعار الحالية ربما ليست بمستوى الطموح ولكنها أفضل من المستويات قبل الاتفاق**
- **لسنا في حالة حرب مع النفط الصخري وعلينا التكيف مع إنتاجه**

أشهر الماضية منذ بدء الاتفاق على إيرادات نفطية «كبيرة جدا» وتشجع على الالتزام». مقارنة مع الفترة الممتدة من 2016 رغم انخفاض إنتاجها.

وسع الهبوط الكبير الذي أصاب أسعار النفط في 2016، وصل سعر برميل الخام الكويتي إلى نحو 19 دولارا في حين يدور حاليا حول 45 دولارا.

وقال «الأسعار الحالية ربما ليست بمستوى الطموح، لكنها

تخفيض الإنتاج بشكل كبير أو بسبب تلبية متطلبات محلية، لاسيما احتياجات توليد الطاقة الكهربائية في شهور الصيف أو غيرها، لكن بعض الدول مثل السعودية وقطر يفوق التزامها حاليا نسبة المئة بالمئة.

وقال إن الدول التي وقعت الاتفاق استوفت كثيرا منه، «ولا يمكن أن تستفيد دولة على حساب التزام دولة أخرى».

وأوضح أن الكويت على سبيل المثال حصلت في الستة

التي وضعها الاتفاق في نوفمبر، إلى الآن لم نصل إلى هذا المستوى حتى مع زيادة إنتاج ليبيا ونيجيريا».

وأكد أن لجنة مراقبة التزام الدول بالاتفاق التي ترأسها الكويت تفضل الحوار مع الدول وهي دائما «تعطي الأعذار للدول ولا توزع الاتهامات».

وأوضح أن بعض الدول قد يكون التزامها «أقل من المطلوب»، بسبب ظروف تشغيلية معينة يكون من الصعب معها

في الولايات المتحدة متوقعا أن تتأثر الأسعار إيجابيا خلال الفترة المقبلة.

وأكد المرزوق أنه رغم زيادة الإنتاج الليبي والنيجيري فإن الإنتاج الحالي لدول أوبك الثلاث عشرة من النفط يصل إلى نحو 32.4 مليون برميل يوميا، وهو لا يزال ضمن الحدود التي أقرها الاتفاق عند 32.5 مليون برميل يوميا.

وقال: «ما زلنا في الحدود

أن الدول المنتجة للنفط من داخل منظمة أوبك وخارجها، ماضية في تنفيذ اتفاق خفض الإنتاج المتوقع نهاية 2016، وبدأ سريانه مطلع العام الحالي، مضيفا أنه لولا الاتفاق لانهارت الأسعار إلى ما دون 25 دولارا للبرميل.

وانقلت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وبعض المنتجين المستقلين، ومنهم روسيا، العام الماضي، على خفض الإنتاج 1.8 مليون برميل يوميا، ويسري الاتفاق حتى مارس 2018.

وقال المرزوق في مقابلة مع «رويترز» إن الهدف من الاتفاق كان تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتخفيض المخزونات التي وصلت الزيادة فيها إلى 300 مليون برميل عن متوسط خمس سنوات الذي تستهدفه المنظمة.

أضاف أن أحدث البيانات تشير إلى أن السحب من المخزونات الأمريكية والأوروبية، كان أكبر من المتوقع «وهذا معناه أن الاتفاق بدأ يأخذ مجراه في سحب المخزونات».

وانخفضت مخزونات الولايات المتحدة من الخام 7.6 مليون برميل في أكبر تراجع أسبوعي لها خلال عشرة أشهر حسيما ذكرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الأسبوع الماضي.

وقال وزير النفط: «الآن نحاول بقدر الإمكان أن نحافظ على نسبة الالتزام التي تمت خلال الستة أشهر السابقة»، لافتا إلى أوبك على مدى تاريخها لم تحظ ربما في أحسن حالاتها بأكثر من 60 بالمئة من الالتزام.

وأكد: «لولا الاتفاق اليوم كنت سوف ترى الأسعار أقل من 25 دولارا»، مشيرا إلى أن الاتفاق هدف في البداية إلى تقليص

مؤشرات البورصة تستعيد اللون الأخضر



ارتداد جماعي للمؤشرات

شهدت جلسة تداول بورصة الكويت أمس الثلاثاء ارتفاعا في مؤشرات وارتفاعا في القيمة المتداولة إلى 17.9 مليون دينار كويتي (نحو 59.1 مليون دولار أمريكي) مقابل 14.8 مليون دينار (نحو 48.8 مليون دولار) في جلسة أمس التي تداول المتداولين بتوالي الإفصاحات البنوك.

وتابع المتداولون الإفصاحات خمسة بنوك في نهاية جلسة أمس حيث استهل تلك الإفصاحات بنك الخليج في حين كانت بقية الإفصاحات لبنوك وربة والتجاري والأهلي والدولي خلال فترة ما بعد الغلق ويحمل بعضها بيانات إيجابية وأخرى سلبية.

وحقق البنك الأهلي خلال النصف الأول من هذا العام ارتفاعا في أرباحه بنسبة 77 في المئة وبنك وربة بنسبة 455 في المئة مقارنة بأرباح العام الماضي في حين تراجعت أرباح بنك الكويت بنسبة 8.9 في المئة مقابل أرباح الفترة نفسها من 2016 كما تراجعت أرباح البنك التجاري بنسبة 82.7 في المئة.

مقارنة بأجمالي مطلوبات بلغ 83.4 مليون دينار (نحو 275 مليون دولار) خلال نفس الفترة من 2016.

وتأسست (الامتياز الاستثمارية) عام 2005 ودرجت في بورصة الكويت في عام 2011 وتعمل في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية فضلا عن تأسيس الشركات المتخصصة وإدارة الأموال والحفاظ المالية والعقارية نيابة عن الغير.

من هذا العام بلغت نحو 202 مليون دينار (نحو 667.6 مليون دولار) مقارنة بحقوق مساهمين بلغت حوالي 177 مليون دينار (نحو 584.9 مليون دولار) خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وأضافت أن إجمالي الموجودات بلغ 308.2 مليون دينار (نحو مليار دولار) في حين بلغت المطلوبات 60.6 مليون دينار (نحو 200 مليون دولار) للنصف الأول من 2017

أعلنت شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية الكويتية تحقيقها 32.3 مليون دينار (نحو 106.7 مليون دولار) أرباحا صافية في النصف الأول من 2017 بربحية للسهم الواحد بلغت 31 فلسا بارتفاع نسبته 626.6 في المئة مقارنة بأرباح نفس الفترة من 2016.

وقالت الشركة في بيان لها على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت أن اجمالي حقوق المساهمين للنصف الأول

هيئة الصناعة تحقق جائزة «الإنجاز الأكثر تميزاً بنظام المعلومات الجغرافية»



إيمان هبوز متسلمة الجائزة

أعلنت الهيئة العامة للصناعة الكويتية فوزها بجائزة الإنجاز الأكثر تميزاً في مجال نظم المعلومات الجغرافية من قبل شركة (إزري) العالمية المتخصصة في نظم المعلومات الجغرافية الحديثة.

وقالت الهيئة في بيان صحفي أمس الثلاثاء إنها تسلمت الجائزة في المؤتمر السنوي لشركة (إزري) الذي عقد أخيراً في ولاية سان دييغو الأمريكية وأصفت الجائزة بالإنجاز الكبير للهيئة لما تمثله من أهمية كبرى في نظم المعلومات الجغرافية الحديثة.

وأضافت أن مشروع نظم المعلومات الجغرافية الصناعية الذي شاركت به الهيئة في المؤتمر الدولي لاستخدام نظم المعلومات كان أحد عدة مشاريع دولية لافتة إلى أن المهندس يونس الخليفي والمهندسة إيمان قريوز مثلاً الهيئة في المؤتمر المذكور.

وأوضحت أن نظام المعلومات الجغرافية الصناعية يعد أحد التطبيقات والأنظمة الإلكترونية التي أنشأتها هيئة الصناعة في الكويت لبناء قاعدة معلوماتية مكانية ضخمة ومتكاملة تخدم العاملين في الهيئة والمستمر

سنويا مجموعة من الوزارات والمؤسسات الدولية بناء على إنجازاتها في هذا المجال. وتعتنى شركة (إزري) العالمية التي تقع في مدينة أربلغتون بولاية فرجينيا قرب العاصمة الأمريكية واشنطن بتنظم المعلومات الجغرافية وتشر خدماتها في هذا المجال في مختلف دول العالم.